ملف معلومات

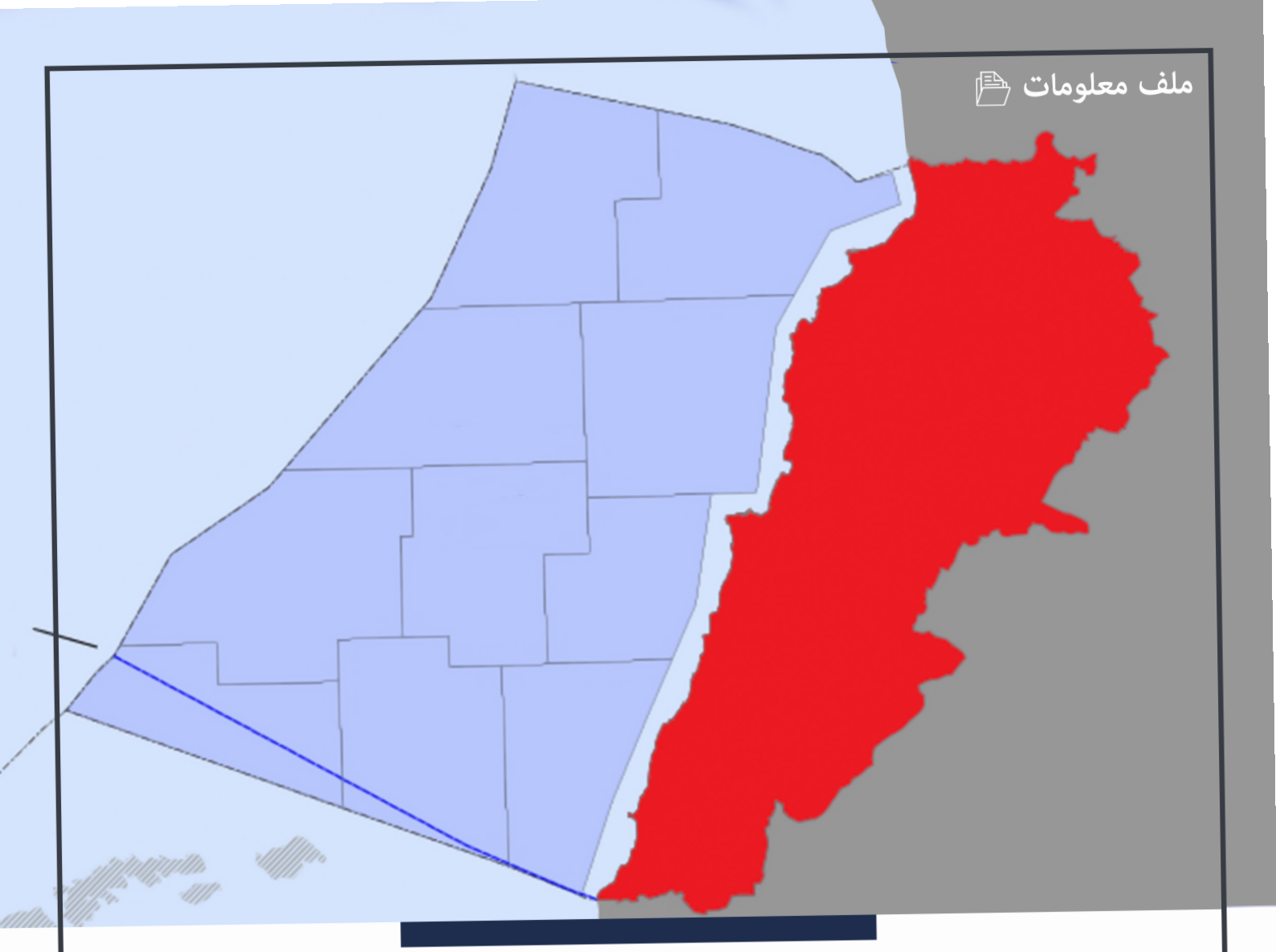

لبنان والعدو الصهيوني:
ترسيم الحدود البريّة والبحرية

مركز الإتحاد للأبحاث والتطوير
Union Center for Research and Development

ملف معلومات

لبنان والعدو الصهيوني: ترسيم الحدود البريّة والبحرية

8 تشرين الأول 2020

الفهرس:

أولًا: رحلة النفط اللبناني من 1920 إلى 2020	2
➢ أسباب المماطلة في ملف الغاز اللبناني	5
ثانيًا: ترسيم حدود لبنان - فلسطين المحتلة	8
➢ الإلتباسات والأخطاء في ترسيم الحدود والمنطقة الاقتصادية الخالصة	9
➢ المساحة المتنازع عليها	14
ثالثًا: بلوك 9 المتنازع عليه	15
➢ الموقع والمساحة	15
رابعًا: التنقيب والتراخيص	16
خامسًا: مستقبل الغاز في لبنان	17
➢ الإطار العملي للتفاوض حول ترسيم الحدود البحرية والبرية	18
➢ نقاط لن يتنازل عنها لبنان في التفاوض	19
➢ أهمية التفاوض غير المباشر بين لبنان والعدو الصهيوني	20
➢ لماذا استعجلت أميركا و"إسرائيل" لترسيم الحدود مع لبنان	19
➢ ماذا تفعل "اسرائيل" في بلوك 9 الآن؟	21

أولًا: رحلة النفط اللبناني من 1920 إلى 2020

بدأت رحلة البحث عن النفط في لبنان في السنوات الأولى للانتداب الفرنسي عندما أصدر المفوض السامي الفرنسي هنري دو جوفنيل قراراً يجيز فيه أعمال التنقيب عن مناجم النفط والمعادن واستخراجها واستثمارها.

لاحقاً أجريت أبحاث ودراسات حول وجود النفط في لبنان أبرزها أعمال المهندس الجيولوجي الفرنسي لويس دوبرتريه منتدباً من إدارة المناجم في فرنسا ومن المتحف الوطني للتاريخ الطبيعي الذي أطلق مشروع المسح الجيولوجي.

على مدى خمسة وعشرين عاماً بدءاً من العام 1930، عمل دوبرتريه ومجموعة من المساعدين له على تنظيم خريطة لبنان الجيولوجية بمقياس 1/200000، وساهمت هذه الدراسة في إضاءة بعض جوانب عمليات الاستكشاف النفطي، وقد تبين أن الأرض اللبنانية بسبب نوع الطيات الموجودة فيها، تعطي أملاً كبيراً في احتمال وجود النفط.

صدر أول قرار رسمي لبناني بتنظيم مسألة التنقيب عن النفط واستخراجه، في 23 حزيران 1936، وحمل الرقم 139، وقّع عليه وزير الأشغال العامة آنذاك جبرائيل المر.

في العام 1946 نفذت شركة نفط العراق IPC أعمال حفر في منطقة تربل في شمال لبنان، فيما أجرت الشركة اللبنانية للزيوت منذ العام 1947 دراسات جيولوجية سطحية بإشراف الجيولوجي الفرنسي جورج رونوراد واللبناني جورج صباغ في مختلف المناطق اللبنانية غطّت مساحة 3300 كلم^2، وتوقع وجود النفط في لبنان ونتيجة لعمليات التنقيب تأكّد أيضًا وجود غاز في يحمر بمعدلات منخفضة، ووجود غاز كبريتي هيدروجيني في منجم في حاصبيا.

وفي العام 1953 قامت الشركة الأميركية يواس باسيفيك ويسترن US Pacific Western بالتنقيب عن بئر أخرى في منطقة يحمر في البقاع الغربي حيث تبين لها وجود الغاز على عمق 700م.

وبين العامين 1960-1961 قامت إحدى الشركات الألمانية بأعمال حفر بئر لمصلحة شركة نفط العراق في منطقة عدلون في جنوب لبنان، وفي العام 1963 عمدت شركة إيطالية إلى حفر بئرين في سحمر وتل الذنوب في البقاع الغربي وفي عبرين في قضاء البترون. لكنها محاولات باءت بالفشل ولم تؤد إلى نتائج إيجابية.

في العام 1972 ، قدّم الدكتور زياد بيضون رئيس دائرة الجيولوجيا في الجامعة الأميركية في بيروت دراسة إلى مؤتمر البترول العربي المنعقد في الجزائر بين فيها إمكانية وجود النفط في لبنان، وقد ركز بيضون في دراسته على دراسات سابقة أشارت إلى احتمال وجود أكثر من ألفي متر من طبقات بحرية مناسبة لتكوّن النفط و تخزّنه في الطبقات الجيولوجية، مشيراً إلى احتمال وجود النفط في منطقة الشمال اللبناني.

واستناداً إلى أبحاث بيضون توجهت عدة شركات نفطية عالمية إلى لبنان للحصول على امتيازات للتنقيب عن النفط بين العامين 1973-1974.

كما وضع الدكتور غسان قانصو (ما هي صفته وفي أي عام) عدة دراسات أكد فيها وجود كميات من النفط في البر والبحر اللبناني لا سيما بين البترون وطرابلس.

وفي بداية العام 1975 طلب رئيس الجمهورية اللبنانية آنذاك سليمان فرنجية من الدكتور زياد بيضون متابعة أعماله ووضع تصور متكامل عن مستقبل النفط في لبنان وكيفية تنظيم هذا القطاع، في ضوء الطلبات المقدَّمة من شركات التنقيب عن النفط. وكانت أولى الخطوات العملية صدور المرسوم رقم 10095 تاريخ 11 نيسان 1975، الذي أجاز لوزارة الصناعة والنفط إعادة النظر في امتيازات التنقيب عن النفط واستثمارها لمصلحة الدولة، لكن اندلاع الحرب أوقف الإجراءات والأعمال.

عاد ملف النفط في لبنان إلى التداول في العام 2002(حكومة رفيق الحريري)، تعاقد مجلس الوزراء اللبناني مع شركة سبكتروم الانكليزية التي قامت بإجراء مسح ثنائي الأبعاد غطّى كامل الساحل اللبناني، وأشار تقرير الشركة إلى احتمال فعلي لوجود النفط والغاز.

ولاحقاً استكملت شركة جي.أي.أس (GIS) النروجية أعمال البحث من خلال قيامها بمسح ثلاثي الأبعاد في الموقع نفسه، أشار إلى أن أكبر الكميات النفطية موجودة في الشمال مقابل ساحل العبدة.

وتواصلت أعمال البحث الجيولوجي عن النفط حيث أجرت شركة P.G.S مسوحات ثلاثية الأبعاد في العامين 2006-2007 أحدهم ضمن المياه اللبنانية وآخر ضمن المياه اللبنانية – القبرصية، حيث أشارت إلى احتمال وجود كميات تجارية من النفط.

إلا أن الملف لم يتحرك بشكل فعلي إلا بعد إعلان الكيان الصهيوني عن إكتشاف حقل لفياتان الذي تردد أنه يحتوي على ما لا يقل عن 16 تريليون قدم مكعب في منطقة بين حدود فلسطين البحرية وقبرص. ثم حقل كاريش الملاصق للحدود البحرية اللبناينة.

في العام 2010، أقر مجلس النواب قانون الموارد البترولية في البحر اللبناني، وتشكلت بموجبه هيئة إدارة قطاع النفط. وفي العام 2011، أنجزت المراسيم النفطية. وفي 2012، تم تعيين هيئة إدارة قطاع النفط مؤلف من 6 أعضاء وما زالوا مستمرين حتى اليوم بمهمتهم على الرغم من انتهاء عمر الهيئة:

- السيد وليد نصر، رئيسًا لوحدة التخطيط الاستراتيجي
- السيد ناصر حطيط، رئيسًا لوحدة الشؤون الفنية والهندسية.
- السيد وسام شباط، رئيسًا لوحدة الجيولوجيا والجيوفيزياء.
- السيد كابي دعبول، رئيسًا لوحدة الشؤون القانونية.
- السيد وسام الذهبي، رئيسًا لوحدة الشؤون الاقتصادية والمالية.
- السيد عاصم أبو ابراهيم رئيسا لوحدة الجودة، الصحة، السلامة والبيئة.QHSE

أسباب المماطلة في ملف الغاز اللبناني:

ومنذ عام 2013 حتى عام 2020 واجه هذا الملف **عدّة عراقيل ومماطلة، داخليّة وخارجيّة، وكانت أبرز أسبابها:**

- الحسابات والتوازنات السياسية الداخلية بين الفرقاء التي تعيق الاطلاق الجدي لمشروع التنقيب.

- المصالح الشخصية للمسؤولين في لبنان والتي تتغلب على إعطاء الدفع اللازم لعمليات التنقيب.

-عدم ترسيم الحدود مع الكيان الصهيوني.

- عدم وضع التنقيب في مقدمة الاهداف والانجازات كمصلحة عليا للبلاد.

- عراقيل تضعها الولايات المتحدة الأمريكية.

مقترحات سابقة سقطت

سنوات مضَت على الحديث عن هذا الملف، رفض خلالها لبنان أفكاراً وخططاً أميركية للترسيم البحري منذ عام 2008، تصب كلها في المصلحة الإسرائيلية. ومنذ العام 2011 ، تسلّم رئيس مجلس النواب نبيه بري التفاوض مع الجانب الأميركي. كانَ ذلكِ قبل إعادة إحيائه وتسليمه إلى مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأدنى دافيد ساتيرفيلد، بعدَ فشل وسيطين أميركيين، هما فريديريك هوف وآموس هوكشتاين، في فرض شروط إدارتهما على لبنان.

عام 2012 ، اقترح هوف خطاً للحدود البرية، يمنح لبنان نحو 500 كلم مربع، والباقي للعدو. لكن لبنان رفض هذا الخط، على قاعدة أن أي قاعدة للترسيم ستمنحه أكثر من ذلك. وبعد هوف، اقترح هوكشتاين فكرة إبقاء "المنطقة المتنازع عليها على ما هي عليه حالياً، وتكليف شركة مختصة باستخراج النفط والغاز العمل فيها، على أ ن توضع الأرباح في صندوق لتُقسّم لاحقاً باتفاق بين لبنان وإسرائيل برعاية أميركية". هذا الاقتراح الذي أعيد إحياؤه عام 2017، وأيده وزير الخارجية الأميركي السابق ريكس تيلرسون الآتي من شركة نفطية عملاقة، رفضَه لبنان أيضاً، لسببين: **الاول** مبدئي، متصل برفض أي تعاون مع العدو. **والثاني**، تقني يرتبط باستحالة تقسيم الأرباح بهذه الصورة، قبل ترسيم الحدود. قال بري لتيلرسون: "هذا

الاقتراح ينفع بين دولتين صديقتين. اما نحن وإسرائيل فعدوّان. وإذا كنا سنرسّم الحدود بعد استخراج الغاز، فلنرسّمها قبله، فنأخذ حقنا بلا زيادة ولا نقصان".

الإجتماعات بين برّي والموفدين الأميركيين كشفت عن تعارض في وجهات النظر داخل الإدارة الأميركية في ما يتعلق بهذا الملف، وأحياناً في وزارة الخارجية نفسها. على سبيل المثال، في آذار 2019، زار ساترفيلد بيروت، وكان مصراً على فصل ترسيم الحدود البرية عن البحرية، وعلى وجوب إجراء مفاوضات مباشرة بين لبنان والعدو. أصرّ بري على التلازم، وعلى مفاوضات غير مباشرة برعاية أممية. وعندما رفض رئيس المجلس "العرض" الأميركي، قال له ساترفيلد: "Take it or leave it"، أي أن ما يقترحه غير قابل للتفاوض. رد بري: "إذاً، أنا أرفضه". بعد أيام، أتى وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو إلى بيروت. زار بري، وكان ساترفيلد ضمن الوفد المرافق. قال رئيس المجلس للوزير الأميركي: "هل هذه طريقة للتفاوض؟ لا يمكنكم

فرض الشروط علينا". مباحثات قصيرة كانت كفيلة بأن يوافق بومبيو على قاعدة تلازم الترسيم بين البر والبحر، وعلى المفاوضات برعاية أممية.

نام الملف في الادراج. الزيارات المكوكية التي قام بها ساترفيلد بين لبنان والأراضي المحتلة لم تنجَح في الوصول إلى آلية نهائية للتفاوض، لأنها لم تنتزِع موافقة اسرائيلية تلبّي الشروط اللبنانية، وعلى رأسها التلازم بين البر والبحر والرعاية الأممية للمفاوضات. رُكِن الملف جانبًا لفترة، بعدَ أن ورثه ديفيد شينكر عن سلفه، ثم عادَ وتحرّك برغبة أميركية أفضت إلى إتفاق إطار تفاوض غير مباشر بين لبنان والكيان، وبرعاية أممية عام 2020.

ثانيًا: ترسيم حدود لبنان – فلسطين المحتلة

الحدود بين لبنان والكيان الصهيوني رسّمتها الأمم المتحدة في 7 يونيو 2000، لغرض التأكد مما إذا كانت "إسرائيل" قد انسحبت بالكامل من لبنان. وهو عبارة عن خط يبلغ طوله 120 كم فاصل بين لبنان من جهة و"إسرائيل" وهضبة الجولان المحتلة من جهة أخرى، ولا يعتبر الخط الأزرق حدوداً دولية. وخلال التفاوضات غير المباشرة عام 2007، وضع علامات مرئية على شكل خط الأزرق لرسم الحدود. ويحصر لبنان المناطق التي يختلف فيها مع إسرائيل عبر الخط الأزرق في 13 نقطة تمتد من مزارع شبعا (جنوب الشرق)، إلى بلدة الناقورة (جنوب غرب)، في قضاء صور بمحافظة الجنوب. وقد مرّت الحدود البريّة بين لبنان وفلسطين المحتلة منذ ما بعد اتفاقية "سايكس ــ بيكو" الشهيرة، بثلاثة مراحل تاريخية، كان آخرها مرحلة "الخطّ الأزرق» ، الذي قضم جزءاً من الأرض اللبنانية لصالح العدوّ الإسرائيلي.

الإلتباسات والأخطاء في ترسيم الحدود والمنطقة الاقتصادية الخالصة

الخطيئة الأولى: إضاعة 860 كلم2:

عام 2006، قامت الحكومة اللبنانية (حكومة فؤاد السنيورة) ممثلة بوزارة الأشغال العامة والنقل، باعتماد دراسة أعدها المكتب الهيدروغرافي البريطاني United Kingdom Hydrographic Office، لإحداثيات الحدود البحرية وترسيم المنطقة الاقتصادية الخالصة، وانطلق الترسيم من النقطة (1) جنوباً إلى النقطة (6) شمالاً. سرعان ما تبيّن أن سوء إدارة الفريق اللبناني المفاوض أفضى إلى حصول خطأ في تحديد المنطقة الواقعة في النطاق البحري الخاص بلبنان، إذ يقتطع هذا الخطأ من لبنان نحو 860 كلم^2 من المساحات النفطية. وقد سارعت الحكومة في العام 2007 إلى إبرام اتفاقية مع قبرص على أساس هذا الترسيم الخاطئ. ومع أنه لم تتم المصادقة على الاتفاقية استجابة لضغوط تركية حينها إلا أن "إسرائيل" استغلت هذا الخطأ وقامت في العام 2010 بتوقيع اتفاقية مع قبرص لترسيم المنطقة الاقتصادية الخالصة لكل منهما، تتضمن المساحة التي اقتطعت عن طريق الخطأ من لبنان ، علماً أن قبرص تتحمل جانباً من المسؤو لية لأن توقيع الاتفاقية مع "إسرائيل" يتطلب موافقة لبنان باعتباره طرفاً ثالثاً فيها.

تم تدارك الخطأ في العام 2008 بإعداد دراسة جديدة لتعيين الحدود البحرية، تضمنت تعديل النقطة (1) لتصبح (23)، فعادت مساحة الـ 860 كلم2 بشكل قانوني الى السيادة اللبنانية، و في العام 2011 تم إصدار مرسوم المنطقة الاقتصادية الخالصة وإيداع إحداثيات الحدود البحرية اللبنانية الجنوبية لدى الأمم المتحدة. واتخذت الحكومة اللبنانية بعد ذلك الإجراءات اللازمة للاعتراض على الترسيم "الإسرائيلي" للحدود وكذلك على الاتفاقية الموقعة بين "إسرائيل" وقبرص، وحاولت أميركا التوصل إلى حل وسط من خلال المبعوث الخاص فريدريك هوف قضى بتقاسم المنطقة المتنازع عليها على قاعدة 500 كلم2 للبنان و350 كلم2 "لإسرائيل" وهو الخط الذي بات يعرف بخط هوف.

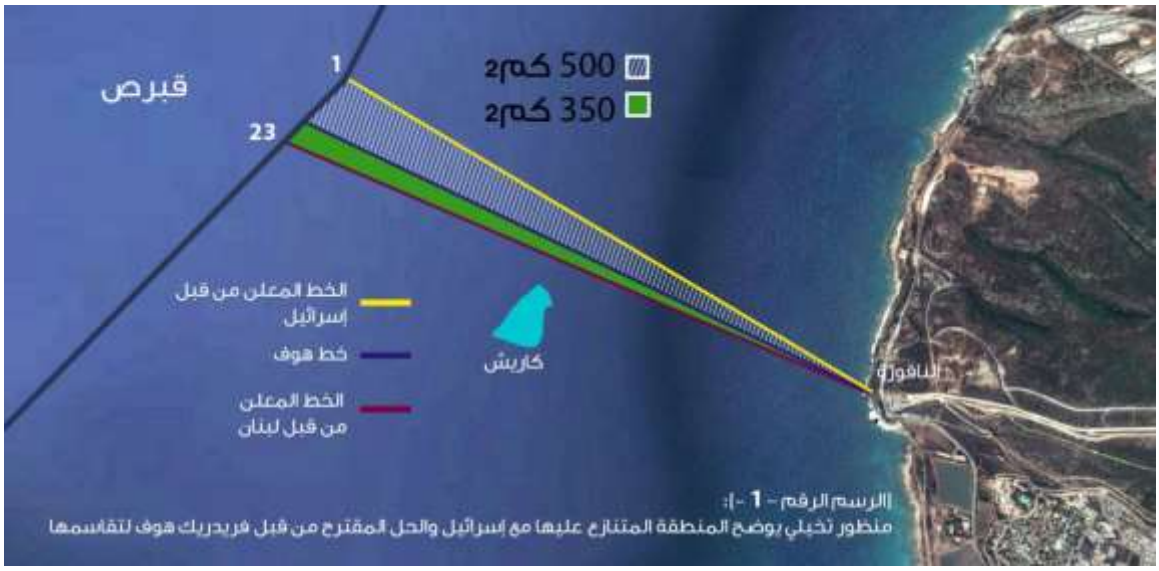

الرسم الرقم - 1 -:
منظور تخيلي يوضح المنطقة المتنازع عليها مع إسرائيل والحل المقترح من قبل فريدريك هوف لتقاسمها

خطيئة ثانية، و 840 كلم2 إضافية :

لم يصدر حتى الآن إعتراف رسمي بعدم دقة الترسيم الأول الذي تمّ تصحيحه وتمّ ارتكاب "خطيئة" ثانية فيما يتعلّق بالترسيم المصحح، ربما لأن ذلك سيرتب تداعيات سياسية وقانونية مثل توسيع المنطقة المتنازع عليها ليصبح حقل كاريش "الإسرائيلي" مثلاً ضمن المياه اللبنانية، أبلغ رئيس مجلس النواب نبيه بري مساعد وزير الخارجية الأميركي دايفيد ساترفيلد ان "المساحة التي يطالب بها لبنان هي 1700 كلم^2 وليس 860 كلم^2"، قيل يومها إن الرئيس بري اعتمد على دراسة أعدها الجيش اللبناني. ومع أن المؤسسة العسكرية لم تصدر أية خرائط أو دراسات بشكل رسمي حول هذا الموضوع حتى الآن، إلا ان بعض

وسائل ا لإعلام نشرت تقريراً نسبته إلى "مصادر عسكرية" يبيّن ان المساحة المتنازع عليها هي 1350 كلم2. (جريدة الأخبار اللبنانية).

860 أو 1350 أو 1700 كلم2؟

يتعلق التضارب في مساحة المنطقة المتنازع عليها مع "إسرائيل" بمتغيرين رئيسيين: الأول النقطة الفاصلة للحدود البرية في الناقورة، والثاني معايير احتساب تأثير الجزر.. ونشرح بإختصار :

النقطة B1 في الناقورة: معروف أن النقطة البرية التي تعتمد لترسيم الحدود البحرية يكون لها تأثير كبير في رسم اتجاه خط الحدود البحرية وبالتالي المنطقة الاقتصادية الخالصة. والقصة هنا، تبدأ في النقطة المعروفة بـ B1 في الناقورة، وهذه النقطة كان يتمركز فيها الجيش "الإسرائيلي"، مع أنها تقع ضمن الأراضي اللبنانية. وقد نجح الجيش اللبناني في مارس 2018، بعد ضغوط متواصلة وبعد تدخل قوي من اليونيفيل، بدخولها والكشف عن العلامة المثبتة منذ اتفاقية الهدنة، والتي تؤكد لبنانية هذه النقطة. واستطاع لبنان تبعاً لذلك، إبعاد النقطة الفاصلة مع إسرائيل لمسافة 35 متراً جنوباً. ويقدّر الخبراء ان استرجاع هذه المسافة البسيطة على البر يعني استرجاع نحو 17 كلم عند نقطة نهاية المنطقة الاقتصادية الخالصة في البحر.

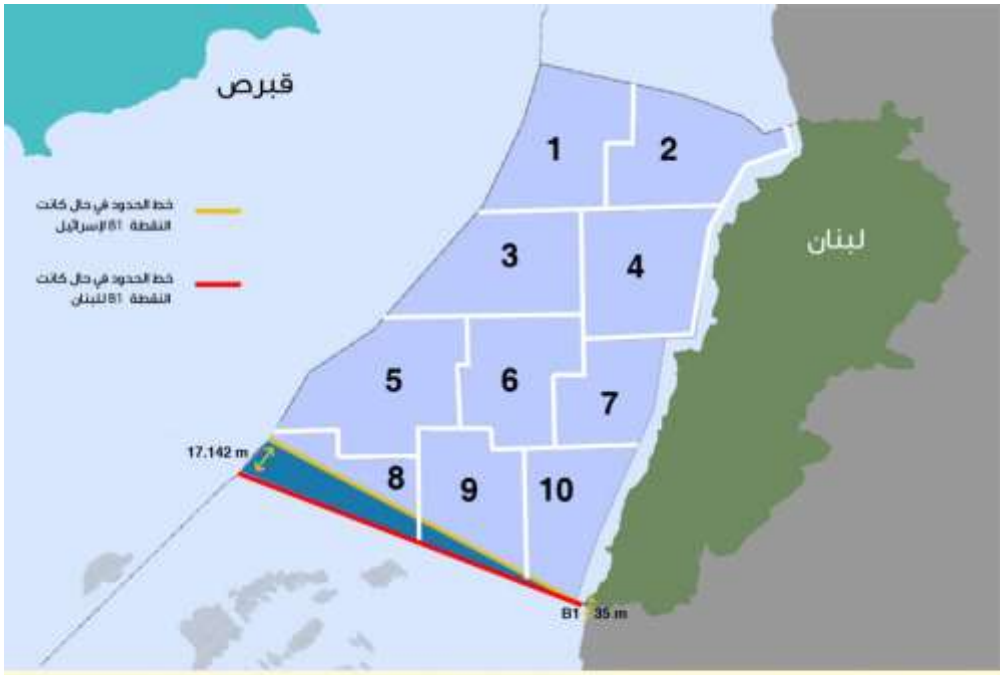

الرسم الرقم - 2 -:
منظور تخيلي يوضح التأثير التقريبي على الحدود البحرية بعد تثبيت الجيش للسيادة اللبنانية على النقطة B1 في الناقورة وبالتالي على البلوكات الجنوبية.

جزيرة تاكيلت أو تخيلت Tekhelet:

هذه الجزيرة هي عبارة عن "صخرة" مقابل الشاطئ "الإسرائيلي"، بالكاد تظهر على google earth، إذ لا يتجاوز طولها 70 متراً وعرضها 40 متراً تقريباً، وقد اعتبرها المكتب البريطاني، إمتداداً للبر الإسرائيلي وتم التعامل معها على أساس ما يعرف بقانون البحار بـ "التأثير الكلي للجزر" في ترسيم الحدود. وبالرغم من أن لدى لبنان دراسة موثقة تثبت أن جزيرة تاكيلت هي من ضمن الحدود اللبنانية، قال ديفيد ساترفيلد أن "موقف الولايات المتحدة محسوم بعدم الربط بين رسم خط الحدود البحري وبين النقطةB1 على البر و جزيرة "تاكيلت" محتسبة من ضمن الحدود البحرية الإسرائيلية وأنا لست مستعداً للإطلاع على أية دراسات قانونية مخالفة للنظرة الأميركية".

ما هو تأثير هذه الجزيرة على ترسيم الحدود؟

- في حال عدم إعطاء أي تأثير لجزيرة "تاكيلت"، ينتهي خط الحدود اللبنانية الإسرائيلية عند النقط A (اللون الأبيض)، ويؤدي ذلك إلى إضافة نحو 840 كلم^2 إلى المنطقة الاقتصادية الخالصة للبنان، جنوب الخط المعلن من قبل الدولة اللبنانية، تضاف إلى الـ 860 كلم^2 المتنازع عليها حالياً ليصبح إجمالي المنطقة ~~المتنازع~~ التي يحاول الإسرائيليون السيطرة عليها 1700 كلم^2 وهو الرقم الذي أبلغه الرئيس بري لـ ساترفيليد.

- في حال إعطاء نصف تأثير لجزيرة "تاكيلت"، ينتهي خط الحدود عند النقطة B (اللون الأزرق)، ما يؤدي إلى زيادة المنطقة الاقتصادية اللبنانية بنحو 500 كلم^2، تضاف إلى 860 كلم^2 ~~المتنازع عليها~~ التي يحاول الإسرائيليون السيطرة عليها حالياً لتصبح المساحة الإجمالية ~~للمنطقة المتنازع عليها~~ لها نحو 1350 كلم^2 وهو الرقم الثاني المتداول.
- في حال إعطاء تأثير كامل" للصخرة" ينتهي خط الحدود عند النقطة C وهي النقطة (23) أيضاً (اللون الأخضر المتقطع)، وهو نفس الخط المعتمد من قبل الدولة اللبنانية بموجب مرسوم المنطقة الاقتصادية الخالصة الرقم 2011/6344، وتكون مساحة المنطقة ~~المتنازع عليها~~ التي يحاول الإسرائيليون السيطرة عليها 860 كلم2.

الرسم الرقم – 3 -:
منظور تخيلي لا يستند إلى إحداثيات دقيقة، ولكنه يوضح التغيير الجذري لكيفية احتساب تأثير جزيرة "تاكيلت" على خط الحدود والمساحة المتنازع عليها مع "إسرائيل".

المساحة التي تحاول "إسرائيل" السيطرة عليها

تم تقسيم هذه المساحة إلى عشر مناطق أو بلوكات ويمثل البلوك 9 إحدى أهمّ تلك المناطق:

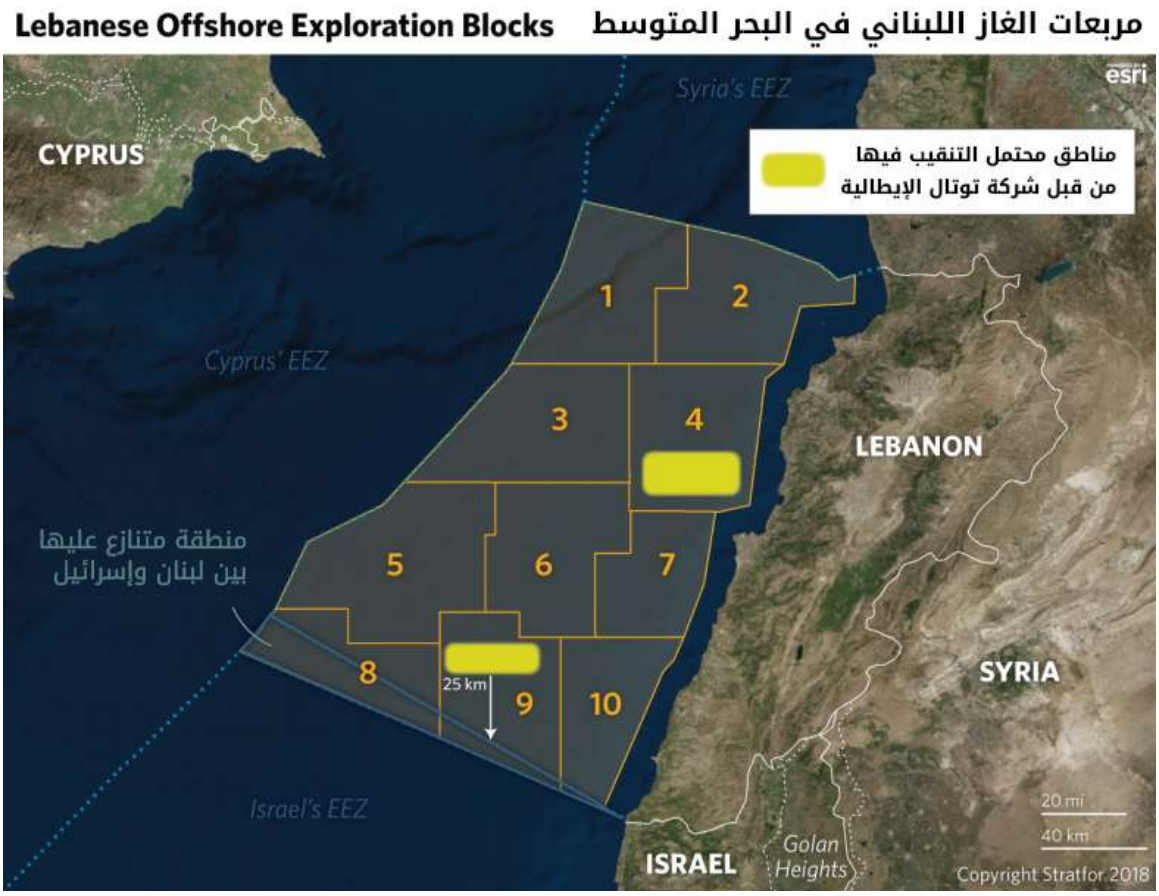

بلوك 4 و 9 هما المنطقتين التي رجح بأنهما يحتويان على كميات هائلة من الغاز حيث تقدر بحوالي 96 تريليون قدم مكعب.

ثالثًا: بلوك 9

يدور النزاع الحدودي البحري بين لبنان و"إسرائيل" على بلوك 9 النفطي في البحر الأبيض المتوسط، الذي يقع ضمن مياه لبنان الإقليمية والاقتصادية، ويزعم الكيان الصهيوني أن له الحق في جزء من مساحة البلوك.

الموقع والمساحة

يقوم بلوك 9 على شكل مثلث تصل مساحته إلى 860 كيلومترًا مربعًا، ويقع على امتداد ثلاثة من المجمعات البحرية العشرة في لبنان. يعود تاريخ البلوك رقم 9 إلى عام 2009 حين اكتشفت شركة "نوبل للطاقة" الأميركية كمية من احتياطي النفط والغاز في الحوض الشرقي من البحر الأبيض المتوسط. وقسمت المساحة بين لبنان و"إسرائيل" إلى عشر بلوكات، ويمثل بلوك 9 إحدى تلك المناطق.

وتشكل البلوكات 8 و9 و10 نقطة خلاف مع "إسرائيل"، وتزعم هذه الأخيرة أن البلوك 8 جنوبًا تبلغ مساحته 1400 متر مربع، وبعمق يتراوح بين 1672 و2062 مترًا تحت سطح البحر، يقع أيضًا داخل حدودها.

رابعًا: التنقيب والتراخيص

عام 2013 أطلقت أول جولة تراخيص في المياه البحرية اللبنانية نتج عنها تأهل 46 شركة الى مرحلة تقديم العروض. لكن متابعة هذا المسار تأجل ل 4 سنوات بسبب مشاكل سياسية من فراغ رئاسي وتعطيل عمل البرلمان اللبناني.

أعيد إطلاق دورة التراخيص الاولى عام 2017 إنتهت بتوقيع اتفاقيتي استكشاف وانتاج لكل من بلوك 4 و 9 مع ثلاث شركات: **توتال** وهي شركة نفط فرنسية وواحدة من أكبر ست شركات نفطية بالعالم يقع مقرها في باريس، **ايني** هي شركة إيطالية عملاقة لاستكشاف واستخراج النفط، و**نوفاتيك** هي ثاني أكبر شركة منتجة للغاز الطبيعي في روسيا ، وسابع أكبر شركة مدرجة عالمياً من حيث حجم إنتاج الغاز الطبيعي.

قامت شركة توتال المشغلة في بدأ عمليات التنقيب في البئر الإستكشافيّة الأولى (بيبلوس 1/16) في البلوك رقم 4 في آذار 2020. هدف الحفر إلى تقييم الوجود المحتمل للهيدروكربونات. وتمت عملية الحفر على مسافة 30 كلم شمال بيروت. لوحظت آثار غاز تؤكد وجود نظام هيدروكربوني، لكن لم يتم العثور على أي خزانات. بناءً على البيانات التي تم الحصول عليها أثناء الحفر، سيتم إجراء دراسات لفهم النتائج وتقييم إمكانات الاستكشاف لكتل الكونسورتيوم توتال المشغلة والبحر اللبناني.

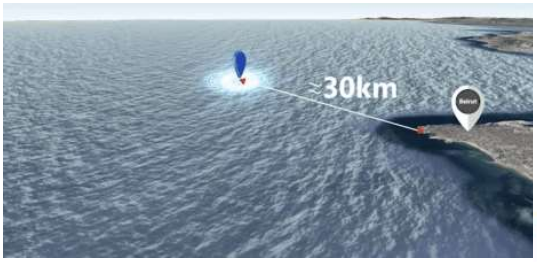

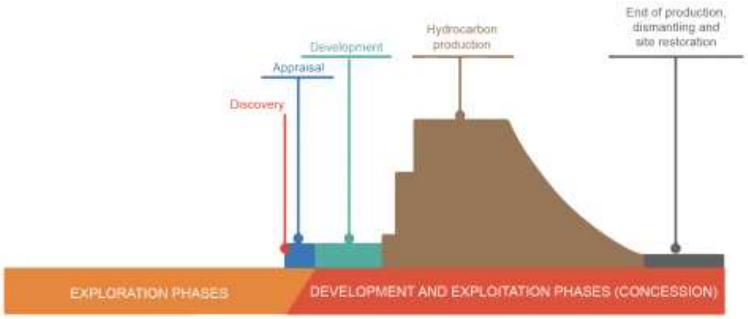

ثم أصدرت وزارة الطاقة والمياه قرار إطلاق دورة التراخيص الثانية في المياه البحرية اللبنانية وقامت بتحديد بعض الاجراءات العائدة لها رقم 1 ق/و في تاريخ 2019/6/10. تجدر الاشارة إلى ان معظم البلوكات معروضة للمزايدة اي بلوكات رقم 1-2-5-8-10 وجميعها على الحدود مع دول أخرى.

لقد وقعت هذه الدورة ضحية تدهور الاسواق والاسعار وفايروس كورونا. و لا يتوقع وجود حماسة كبيرة من قبل الشركات في الدورة الثانية. وقد تفاقمت هذه المشكلة نتيجة حفر البئر الاولى في البلوك رقم 4.

لما تم اطلاق دورة التراخيص الثانية قبل البدء بعمليات الحفر في بلوك رقم 4؟

إن أهمّ أسباب إ طلاق جولة التراخيص الثانية مبكراً هو التأخير الذي حصل في جولة التراخيص الأولى والتي طالت مدته 4 سنوات. بالاضافة إلى التطورات الحاصلة في الدول المحيطة من اكتشافات وتلزيم رقع.

مستقبل الغاز في لبنان

في توقيت محلّي دقيق، وإقليمي - دولي حسّاس، تقرّرَ التفاهم على الشروع في مفاوضات غير مباشرة بين لبنان و"إسرائيل" ، برعاية الأمم المتحدة وبوساطة أميركية على طاولة، فوقَها ملف النزاع الحدودي البرّ - مائي وما يستتبعه من أراضٍ لبنانية محتلة وبلوكات نفطية ونقاشات قد تطول أو تقصُر بحسب التطورات. نقاشات قد يلجأ خلالها الكيان الصهيوني وواشنطن الى المناورة وكسب أكبر عدد من الجولات والتنازلات اللبنانية.

هذا المشروع التفاوضي الذي سعت إلى هندسته الولايات المتحدة الأميركية، نجحَ لبنان في مراحله الأولى (بعدَ عقد من الأخذ والرد) بفرض الإطار الذي يريده كقاعدة للتفاوض.

الإطار العملي للتفاوض حول ترسيم الحدود البحرية والبرية في جنوب لبنان بنسخته الأخيرة المعدلة يوم 22 أيلول 2020:

1. الاستناد إلى التجربة الإيجابية للآلية الثلاثية الموجودة منذ تفاهمات نيسان 1996 وحالياً بموجب قرار مجلس الأمن الرقم 1701 ، التي حققت تقدماً في مجال القرارات حول الخط الأزرق.

2. في ما يخص مسألة الحدود البحرية، سيتم عقد اجتماعات بطريقة مستمرة في مقر الأمم المتحدة في الناقورة تحت راية الأمم المتحدة. ستعقد الاجتماعات برعاية فريق المنسق الخاص للأمم المتحدة لشؤون لبنان .(UNSCOL) إن ممثلي الولايات المتحدة والمنسق الخاص للأمم المتحدة لشؤون لبنان مستعدان لإعداد محاضر الاجتماعات بصورة مشتركة، التي ستوقّع من قبلهما وتقدم الى "إسرائيل" ولبنان للتوقيع عليها في نهاية كل اجتماع.
3. طُلب من الولايات المتحدة، من قبل الطرفين (إسرائيل ولبنان)، أن تعمل كوسيط ومسهّل لترسيم الحدود البحرية بين الاثنين، وهي جاهزة لذلك.
4. حين يتم التوافق على الترسيم في نهاية المطاف، سيتم إيداع اتفاق ترسيم الحدود البحرية لدى الأمم المتحدة عملاً بالقانون الدولي والمعاهدات والممارسات الدولية ذات الصلة.
5. عند التوصل إلى اتفاقيات في المناقشات بشأن الحدود البرية والبحرية، سيتم تنفيذ هذه الاتفاقيات وفقاً للتالي:
   - على الحدود البرية، فيما يتعلق بالخط الأزرق: بعد التوقيع من قبل لبنان، و"إسرائيل"، واليونيفيل.
   - على الحدود البحرية، امتداداً إلى الحد البحري للمناطق الاقتصادية الخاصة للأطراف المعنيين سوف تتم مخرجات المناقشات النهائية للمحادثات المتفق عليها للبنان و"إسرائيل" لتوقيعها وتنفيذها.

يضع الجيش، المطّلع على دقائق ملفّ الترسيم ما دام سيقود المفاوض اللبناني، لاءاته حيال نقاط لا يسع لبنان التنازل عنها، يحدّدها كالآتي:

1. رفض لبنان أن يكون خط الحدود البحرية من رأس الناقورة الى النقطة 1 الذي تتمسّك به "إسرائيل"، وكان لبنان قد أبرمه مع قبرص مؤ قتاً، فيما يتشبّث لبنان بالنقطة 23. بينهما يقع الخط الذي رسمه هوف انطلاقاً من مسافة 3 كيلومترات في المياه اللبنانية. استغرق رسمه سنة كاملة، و كما أنه يُعتبر سابقةً إذ ارتأى الانطلاق من البحر لا من نقطة مرجعية برّية، كما في

قواعد رسم الحدود البحرية. الواقع أن فسحة التفاوض والتوافق على تسوية تكمن في تفاهم الطرفين على تنازل كل منهما عن النقطتين 1 و23 ، وصولاً الى الاتفاق على خط هوف. بيد أن أياً منهما، بدءاً من الجولة الأولى، ليس في صدد التفاوض على النقطتين. على الأقل بالنسبة الى لبنان الذي يصرّ على النقطة 23.

2. رفض لبنان تحريك النقطة B1 التي ينادي الإسرائيليون بتراجعها بضع عشرات أمتار الى الوراء داخل الأراضي اللبنانية، بينما تشكّل هذه النقطة إحدى النقاط 13 التي يتحفّظ عنها لبنان في الخط الأزرق، منها انطلق ترسيم حدود النقطتين 1 "الإسرائيلية" و23 اللبنانية.
3. رغم صوابية شرط الرئيس برّي عدم تقييد التفاوض بمهلة محددة، بيد أن لبنان يفضّل أن لا تطول جولات التفاوض أشهراً، ما يجعل لبنان عرضة للضغط عليه لانتزاع تنازلات منه. أضف سبباً مهماً آخر، وقد يكون أولوية، هو أن المفاوضات الطويلة تحرم لبنان، من مباشرة التنقيب لاستثمار النفط في البحر. و قبل إنجاز الترسيم البحري نهائياً، لن تباشر أي شركة أعمالها والتنقيب وبناء منصّتها البحرية. الجدير ذكره أن لبنان يُعوّل على استعجال التنقيب واستخراج النفط الذي أضحى أحد أبرز أسباب انتشال اقتصاده من القعر.

أهمية التفاوض غير المباشر بين لبنان والعدو الصهيوني:

1- لا يتيح للعدو الإسرائيلي تحقيق أي هدف من أهدافه.
2- لم ينجح في فرض مفاوضات مباشرة يمكن استثمارها في التسويق لفكرة التطبيع لاحقاً.
3- أوجب على الأميركيين والإسرائيليين تلازم الترسيم والرعاية الأممية، ما يعني لا تجزئة، إما الحصول على كل الحقوق وإما لا تفاوض.

لماذا استعجلت أميركا و"إسرائيل" لترسيم الحدود مع لبنان والقبول في التفاوض غير المباشر؟

1. فشل الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية طوال السنوات العشر الماضية، لا سيما حرب 2006، في جعل لبنان تغيير موقفه الرافض لمطامع "إسرائيل" وضغوطها.

2. مباشرة "إسرائيل" في التنقيب عن النفط والغاز في المياه الإقليمية الفلسطينية المحاذية لحدود لبنان الجنوبية، وإقامة منشآت لاستثمار الإنتاج، والتلويح بتمديد عمليات التنقيب الى المنطقة الاقتصادية الخالصة اللبنانية ما أدّى إلى إعلان السيد حسن نصرالله موقفاً صارماً بعزم المقاومة على الردّ بقوة ساحقة على العدوان الإسرائيلي ما يعني تدمير المنشآت البحرية التي أقامها العدو.
3. إقدامٌ العدو، بعد إنجازه إقامة منشآته النفطية البحرية، على عقد اتفاق مع قبرص واليونان ومصر لإنشاء أنبوب بحري لنقل الغاز الى اليونان ومن ثم الى إيطاليا لتموين دول أوروبا بهذه المادة الاستراتيجية الأمر الذي يستدعي توفير حماية كاملة لمنشآنه البحرية وذلك بحلّ الخلاف على ترسيم الحدود مع لبنان تفادياً لتدمير منشآته من قِبل حزب الله.
4. تأكّد العدو الصهيوني من تعاظم قدرات حزب الله إذ أصبح في مقدور صواريخه الدقيقة ضرب العمق الإسرائيلي بما يحتويه من مرافق حيوية كالموانئ والمطارات والمصانع والقواعد العسكرية. وكان لافتاً في هذا ا لسياق تصريح لوزير الأمن بني غانتس محذراً من فعالية قدرات حزب الله العسكرية وضرورة عدم الاستخفاف بها.
5. لاحظ العدو أنّ لبنان يعاني منذ مطالع العام الحالي انهياراً اقتصادياً واضطرابات سياسية ما ينعكس سلباً على مركزه التفاوضي ويتيح لـ "إسرائيل" فرصة نادرة لاستغلالها في سياق محاولاتها المتواصلة للاستيلاء على مساحة واسعة من المياه الإقليمية اللبنانية حيث كميات هائلة من الغاز والنفط.
6. تُدرك "إسرائيل" أنّ دونالد ترامب هو أقوى وأفضل رئيس أميركي ساندها وموّلها وسلّحها بسخاء منقطع النظير، لكن بقاءه في البيت الأبيض غير مضمون إذ قد يخسر أمام منافسه الديمقراطي جو بايدن. لذا فالأفضل لها انتهاز وجوده في البيت الأبيض واستغلال التفاوض وإغرائه بتحقيق "انتصارات" خارجية لتوظيفها في الانتخابات الرئاسية، وبأنّ لبنان هو أحد المواقع المتاحة لتحقيق "انتصار مضمون". من هنا يمكن تفسير تدخل إدارة ترامب مع المسؤولين اللبنانيين لإقناعهم بالقبول بإطارِ للمفاوضات يبدو مراعياً مصالح بلادهم.

7. يصعب على المنظومة الحاكمة في لبنان، وسط الانهيار الاقتصادي والمالي الذي تعانيه البلاد، ان ترفض عرضاً للبدء بمفاوضات أولية مع "إسرائيل" وفق إطار يراعي شروط لبنان وقد يؤدّي إلى تمكينه من مباشرة التنقيب عن الغاز والنفط في منطقة غنية بهما، مع العلم أنّ المفاوضات قد تطول وميزان القوى المائل حالياً لمصلحة خصوم أميركا في المنطقة قد يميل أكثر لمصلحة أطراف محور المقاومة ما يؤدّي إلى تعزيز مركز لبنان التفاوضي حيال "إسرائيل".

تقوم اسرائيل حاليًا على بحسب بعض المصادر:

1- بدفع الغاز الموجود في المنطقة الإقتصادية الخالصة التابعة للبنان باتجاه منطقتها الإقتصادية الخالصة من خلال تقنيات دفع المكامن.
2- إذا كان حجم هذه المكامن كبيراً، فمن المحتمل أنها تعمد إلى عملية حفر أفقي على مثال ما حصل في الخليج في تسعينات القرن الماضي.
3- إستقدام حفارات بترولية في المنطقة التي تحاول السيطرة عليها وبدأت التنقيب في بلوك 9.

في النهاية، التفاوض على الترسيم سيكون صعب. فـ"إسرائيل" لن تقبَل بسهولة التنازل للبنان في المنطقة الإقتصادية من دون تحصيل أثمان أمنية وسياسية، فيما ستدعمها الولايات المتحدة من خلال زيادة الضغط على لبنان وفرض العقوبات وإطباق الحصار. والأخطر أن بإمكان هذا الأمر أن ينسحب على الداخل فيخلق صراعاً حول الملف، بحيث تؤثر العقوبات أو التهديد بها على مكونات سياسية فتضغط في اتجاه تقديم التنازلات من أجل التسريع في الحلّ، ومسايرة واشنطن لحماية نفسها من مكتب الخزانة الأميركية.